

أيا كانت نتائج الانتخابات.. إيران لن تتخلى عن راديكالياتها

سواء فاز إبراهيم رئيسي بالرئاسة أو لم يفز طهران لن تتغير تحت سلطة المرشد

ستطوي الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في الثامن عشر من يونيو الجاري صفحة الرئيس حسن روحاني الذي يتولى منصبه منذ 2013، لكن هذه الانتخابات التي يرحب بها المرشد الإيراني إبراهيم رئيسي فيها بركسي الرئاسة، لن تحمل الجديد للإيرانيين، ومهما كانت النتائج لن تتخلى طهران عن راديكالياتها، وسيحافظ النظام على نفوذه وسيتمسك بنهج التصديق والإقصاء في ظل سلطة المرشد.

طهران - يتوجه الإيرانيون إلى صناديق الاقتراع في الثامن عشر من يونيو الجاري لاختيار رئيس جديد خلفا لحسن روحاني، في انتخابات تبدو نتائجها محسومة سلفا ويتوقع أن تعزز إمسك المحافظين بمفاصل هيئات الحكم، وسواء باغتت صناديق الاقتراع التوقعات واختارت أحد المرشحين المنتخبين إلى العسكر المعتدل، إلا أن ذلك لا يعني أن إيران ستتغير وهي الخاضعة إلى اليوم لسلطة المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي.

وفي فترة من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية زادت حدة العقوبات الأميركية وجائحة كورونا، يتنافس سبعة مرشحين في الانتخابات الثالثة عشرة في تاريخ الجمهورية الإسلامية (اعتبارا من عام 1979)، هم خمسة من التيار المحافظ المتشدد المعروف بـ"الأصولي"، واثنان من التيار الإصلاحية.

مهما كانت النتائج، سيتواصل مناخ التصديق على الحريات في البلاد، ولن يتردد النظام في تكميم أفواه معارضيه مرات ومرات

ويبرز بين المرشحين رئيس السلطة القضائية المحافظ المتشدد إبراهيم رئيسي (60 عاما) الأوفر حظا للفوز بالمنصب، بعدما نال 38 في المئة من أصوات المقتربين في انتخابات 2017، وفي ظل غياب أي منافس وازن هذا العام.

وتجمع مجموعة من القراءات السياسية على أن علاقة رئيسي الوثيقة بخامنئي وشعبه النسبية التي



رئيسي الأوفر حظا

وتأتي الانتخابات في ظل امتعاض واسع جراء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت بها بشكل أساسي العقوبات وسياسة "الضغوط القصوى" التي اعتمدها ترامب حيال الجمهورية الإسلامية.

وخلال الأعوام الماضية، شهدت مدن إيرانية موجتي احتجاجات في شتاء 2017 - 2018 ونوفمبر 2019 على خلفية أسباب اقتصادية، اعتمدت السلطات الشدة في التعامل معها.

ويقول الباحث الفرنسي كليمان تيرم المتخصص بالشأن الإيراني في المعهد الجامعي الأوروبي في فلورنسا، في تصريحات صحافية، إن "التحدي الأول في الانتخابات هو جعل النظام (السياسي) أكثر تماسكا بعد إضعاف البلاد".

ويضيف "في مواجهة الفقر المتزايد بين الشعب، بات الأمر يتعلق بعد إمسك المحافظين بالبرلمان في 2020، بتمهيد الأرضية من أجل فوز المرشح رئيسي". ويرى تيرم أن أي سيناريو مغاير لفوز رئيسي هو أمر "مستبعد"، غابا ذلك بشكل أساسي إلى نسبة المشاركة المتوقعة، وهي دون 40 في المئة، وفق تقديرات استطلاعات رأي محلية.

عملية اقتراع (الانتخابات التشريعية 2020) نسبة امتناع قياسية بلغت 57 في المئة.

واتى ذلك بعد استبعاد مجلس صيانة الدستور الآلاف من المرشحين، غالبيةهم من الإصلاحيين والمعتدلين. وانتهت انتخابات مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) بفوز عريض للمحافظين.

ويتولى الرئيس في إيران السلطة التنفيذية ويشكل الحكومة، إلا أن الكلمة الفصل في السياسات العامة تعود إلى المرشد الأعلى. ويتحكم المرشد الأعلى في سلطات سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية واسعة النطاق في إيران، وهو الذي يضع أسس السياسة الخارجية وخاصة في العلاقات مع الولايات المتحدة والأثرع الإيرانية المختلفة وأنشطتها في بلدان العالم.

ورغم سعي الإيرانيين إلى دعم صعود المعتدلين في الاستحقاقات السابقة، إلا أن المتشددون الذين يمسكون بأهم المؤسسات لم يسمحوا سوى بهامش صغير من الإصلاحات التي لا تمس من ثوابت ثورة آية الله الخميني وشعاراتها. وبيعت انتخاب رئيسي في حال فوزه في أسابيع رسالة المقلب، فإننا نتجه بلا شك براهن على وجود تغيير في إيران، فمادها أن الاعتدال مجرد بافظة لتضليل بعض الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة، وأن إيران يتحكم فيها المتشددون.

حصدها من حملته التلفزيونية لمكافحة لفساد تجعله المرشح المفضل في انتخابات يعتقد محللون أن المتشددون يتمتعون بحظوظ قوية فيها. ويشير المحللون إلى أنه سواء فاز رئيسي أو لم يفز، فإن طهران لن تتراجع عن راديكالياتها، حيث يشكك الإصلاحيون والمتشددون على حد سواء مجرد واجهة لعملية إيرانية واحدة معروفة بالتشدد.

ومهما كانت النتائج، سيتواصل مناخ التصديق على الحريات في البلاد، ولن يتردد النظام في تكميم أفواه معارضيه مرات ومرات، فيما سيبقى الشارع يربح تحت ضغوط أزمة اقتصادية حادة، التي تفاقمت مع مغامرات النظام الخارجية والتي يدفع ثمنها الشارع بدرجة أولى.

وفيما يخلو المعسكر السياسي الإصلاحي والمعتدل في إيران حاليا من دعم شعبي بعد أن خيب آمال الشارع في إحداث تغيير حقيقي مع فشل في إنعاش الاقتصاد المزدي، تبدو الأرضية مهيأة لرئيسي الذي ارتفعت شعبيته في استطلاعات الرأي بينما كان يقود حملة لمكافحة الفساد كرئيس للسلطة القضائية، كما يعتقد على نطاق واسع أن لديه طموحات لخلافة خامنئي كرئيس أعلى.

ويرجح أن تشهد الانتخابات امتناعا واسعا عن التصويت، وهو ما يصيب عادة في صالح التيار المحافظ وشهدت آخر

المساواة السياسية بعيدة المنال في إيران

طهران - لا تزال المساواة السياسية بين الرجال والنساء بعيدة المنال في إيران، وسط خشية من أن يؤدي فوز المحافظين المتشددين بالانتخابات الرئاسية، إلى تعميق الهوة في هذا المجال.

وتقول النائب الإصلاحية السابقة لله كولايتي في تصريحات صحافية، إن "التحدي الأهم بالنسبة إلى الإيرانيات يتعلق بغيابهن الكامل عن هيئات اتخاذ القرار" في الجمهورية الإسلامية.

وتوجه النساء انتقادات لاذعة إلى سجل الرئيس المعتدل حسن روحاني الذي تعهد خلال الحملة الانتخابية التي قادته إلى منصب رئاسة الجمهورية قبل ثمانية أعوام، بتعزيز التحرر الاجتماعي.

وتتولى سيدتان فقط مناصب عليا في الحكومة الحالية التي تنتهي لإبتها هذا الصيف بعد الانتخابات الرئاسية المقررة في 18 يونيو، هما نائب الرئيس لشؤون المرأة والعائلة معصومة ابتكار، ونائب الرئيس للشؤون القانونية لعا جندي.

وعلى عكس الوزراء والوزيرات الذين تحتاج تسميتهم إلى مصادقة من مجلس الشورى، يمكن للرئيس تعيين نوابه من دون الحاجة إلى موافقة البرلمان.

وفي حين أن المعتدل روحاني لم يقدم على هذه الخطوة أمام برلمان كان يحظى فيه بغالبية مؤيدة له، هل يمكن لخلفه القيام بذلك أمام مجلس شوري يحظى فيه المحافظون والمحافظة المتشددون بغالبية واسعة بعد فوزهم الكبير في الانتخابات التشريعية مطلع عام 2020؟

لا إجابة واضحة عن هذا السؤال، لكن شجاعى التي تتولى رئاسة مسار الحضور السياسي للمرأة الإيرانية لا يزال "طويلا وصعبا".

وتقول زهراء شجاعى المستشارة السابقة للإصلاح محمد خاتمي الذي تولى رئاسة البلاد بين 1997 و2005، للوسائل إعلامية إن "النساء كن لاعبات في إيران في المجالات حيث لا توجد عوائق أمامهن، مثل التربية والعمل الخيري وريادة الأعمال".

وترى كولايتي أن "النساء الإيرانيات أظهرن أنهن قادرات على إسقاط العوائق. نحن بحاجة إلى الاستمرارية، الاستقرار ومتابعة الجهود المرتبطة بالتأكد من الوضع السياسي في البلاد ومسار تعزيز الديمقراطية المجتمع".

وتقول زهراء شجاعى المستشارة السابقة للإصلاح محمد خاتمي الذي تولى رئاسة البلاد بين 1997 و2005، للوسائل إعلامية إن "النساء كن لاعبات في إيران في المجالات حيث لا توجد عوائق أمامهن، مثل التربية والعمل الخيري وريادة الأعمال".

وترى كولايتي أن "النساء الإيرانيات أظهرن أنهن قادرات على إسقاط العوائق. نحن بحاجة إلى الاستمرارية، الاستقرار ومتابعة الجهود المرتبطة بالتأكد من الوضع السياسي في البلاد ومسار تعزيز الديمقراطية المجتمع".

لكن شجاعى التي تتولى رئاسة مسار الحضور السياسي للمرأة الإيرانية لا يزال "طويلا وصعبا".



روسيا ورقة ابتزاز أردوغان للأميركيين: لكن إلى متى؟

ولفت أولغن أن هناك مسألة أردوغان نفسه، إذ إن علاقته الوثيقة مع ترامب تجعله موضع شكوك في عين الإدارة الديمقراطية. وما يعقد الأمور أن بايدن الذي يحرص على تعزيز الحريات الديمقراطية في الداخل والخارج، صرح في الماضي عن نيته في دعم المعارضة في تركيا.

وعلى نحو مماثل، فإن تصريح بايدن الأخير حول المسؤولية العثمانية عن الإبادة الجماعية الأرمنية قد وضع ضغوطا على صورة الولايات المتحدة في تركيا. وفي الوقت نفسه، يعتقد أردوغان وقطاع كبير من الرأي العام التركي أن الولايات المتحدة توفّر الحماية عمدا لفتح الله غولن، الذي ينظر إليه على أنه القوة الكامنة وراء محاولة الانقلاب في عام 2016.

وحسب إدوارد جي ستافورد الأكاديمي الأمريكي المتخصص في الشأن التركي، يبرز استخدام التصريحات العلنية من قبل كل جانب بدلا من المحادثات الخاصة والسرية بشكل واضح التدهور في العلاقات الأمريكية - التركية التي تسارعت منذ تنصيب بايدن.

لكن، مع ذلك لن يكون للتصريحات الأميركية الرسمية ضد أردوغان تأثير يذكر على سلوكه أو في تغيير مسار العمل الذي يتبعه. ويرجح ستافورد أن يستخدم أردوغان هذه التصريحات لحشد قاعدته ضد التدخل الأجنبي، وحلفاء إسرائيل "الصليبيين"، و"السدول الإمبريالية الجديدة" التي تسعى إلى تفكيك تركيا، والغربيين المعادين للإسلام، وما إلى ذلك، كما فعل من قبل.

فهي الآن يدبرها إسلامي شعبي يشتري أسلحة من روسيا ويتدخل عسكريا في المنطقه ويبعد عن الاعراف والقيم الديمقراطية الأوروبية.

وشدد على أن مهمة بايدن في لقائه مع أردوغان ليست إنقاذ التحالف القديم بين الولايات المتحدة وتركيا، ولكن لوضع الأساس لتحالف جديد.

وأظهرت الأحداث الأخيرة أن تركيا تريد الحفاظ على توازن دقيق في علاقاتها مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي من جهة، وروسيا من جهة أخرى، حسبما أفاد وزير الخارجية التركي السابق يسار ياكيش الأحد.

وقال ياكيش في تصريحات صحافية إن علاقات أنقرة مع واشنطن وموسكو كانت "لعبة محصلتها صفر لعودة، مع تحسن العلاقات التركية - الروسية، تحسنت العلاقات التركية - الأمريكية، والعلاقات بين تركيا والنااتو تراجعت، والعكس صحيح".

ورغم أن ثمة اتفاقا بين جدول الأعمال التركي والأميركي إلى حد كبير في ما يتعلق بمواجهة موسكو، سواء في البحر الأسود أو سوريا أو ليبيا، فإن هناك قائمة طويلة من نقاط الخلاف الأخرى.

وقد انتقدت واشنطن القرار التركي بشراء منظومة الصواريخ الروسية "أس-400"، كما أن هناك استياء من التدابير القمعية المحلية التي تعاملت على أنها انتهاكات لحقوق الإنسان.

وأشار سينا أولغن رئيس مركز أبحاث إدام بإسطنبول في مقال بموقع بلومبرغ إلى أن "البيت الأبيض يسير على موجة مختلفة، ذلك أن النظرة العالمية المهيمنة لإدارة بايدن لم تعد ترى مظالم أنقرة أولوية أميركية".

مستحيلا من دون تعاون حقيقي بين واشنطن وأنقرة.

فتركي ليست ثاني أكبر جيش في الحلف بحسب، أي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، بل إن حلف الناتو نفسه يواجه شكوكا من أعضاء أوروبيين رئيسيين. فقد أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن حلف شمال الأطلسي "ميت سريريا"، كما أن تردد ألمانيا في المساهمة بشكل متناسب في الدفاع الجماعي معروف جيدا.

ولفت الباحثان راسل بيرمان، أستاذ العلوم الإنسانية بجامعة ستانفورد، ودانية قليلات الخليلب، المتخصصة في العلاقات العربية الأميركية ورئيسة مركز التعاون وبناء السلام للدراسات بلبنان، في تقرير نشرته مجلة "ناشيونال إنترست" الأميركية إلى أنه نظرا للروية الغامضة للدول الأوروبية الكبرى تجاه الأمن، ينبغي على بايدن أن يبذل كل ما في وسعه للحفاظ على استقرار تركيا داخل حلف شمال الأطلسي.

ويعتقد متابعون أنه ما يحفز بايدن على إذابة الجليد في العلاقات مع أنقرة، هو خشية من توظيف أردوغان لعلاقاته وتعاونها العسكري مع موسكو لابتزاز واشنطن والنااتو. وأشار والتر راسل ميد الرميل البارز في معهد هيدسون وكتب عمود في صحيفة وول ستريت جورنال، إلى أن "بايدن يحتاج إلى إعادة رسم التحالف مع تركيا، ذلك أن تركيا العضو في حلف الناتو ليست حليفا علمانيا قويا وغربيا في الحرب الباردة كما كانت في السابق،

الإطراء" تجاه اليونان ومصر وفرنسا بالتكتبية وبالتالي وهمية.

وبصفته مفاوضا تقليديا وخبيرا في التزج على سلسلة الأزمات التي أثارها، سيهدف أردوغان، حسب بيدر، الحصول على أكبر عدد ممكن من أوراق المساومة. ويخلص إلى أنه مع بدء العد التنازلي حتى الإثنين المقبل، فإننا نتجه بلا شك نحو مواجهة حاسمة ولحظة فاصلة.

وترتبط الولايات المتحدة مع تركيا كحليفين تحت مظلة الناتو، وتتشارك في تاريخ طويل من التعاون ومصالحهما الاستراتيجية متوائمة بشأن النقاط الرئيسية، وخاصة في مواجهة روسيا التي تعتبر حلف الناتو أمرا حيويا بالنسبة إليها. ومع ذلك، فإن قوة الحلف ستكون أمرا



واشنطن - مزّت العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا في الفترة الأخيرة بمنعطفات وعمليات شدّ وجذب لعدة أسباب، لكن رغم ذلك فإن البلدين تجمعهما أرضية مشتركة يمكن البناء عليها لحل مشكلات الماضي والانطلاق في بداية جديدة.

وعلى الرغم من أن العلاقات الثنائية بين البلدين تضررت بشكل كبير بسبب القرارات التي اتخذها الجانبان خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن الاجتماع المزمع إجراؤه في الرابع عشر من يونيو الجاري يمثل فرصة لإصلاح بعض الأضرار. وينبغي على الرئيسين الأبيدا هذه الفرصة حسب استنتاجات المتابعين والمحللين نظرا لتقاطع مصالحهما في قضايا عدة.

ياوز بيدر
نتجه بلا شك نحو مواجهة حاسمة ولحظة فاصلة

وتتباين القراءات الخاصة بالقرعة المرتقبة، ففيما أبدى متابعون تفاؤلاهم بقدرة الطرفين على إبداء المرونة وإذابة الجليد بينهما بسبب الحاجة إلى التعاون الوثيق خاصة في ما يتعلق بمستقبل حلف الشمال الأطلسي (النااتو)، يستبعد آخرون أي تقدم في العلاقات نتيجة ماخذ الإدارة الجديدة على السياسية التركية وسيرها في نهج معارض لتوجهات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، حيث لا تشكل المظالم التركية أولوية أميركية بالنسبة إلى فريق الرئيس جو بايدن، أما توقعات بنمادي أردوغان في مساومة واشنطن بالقرعة الروسية.